الأنباء
الجمعة 30 مايو 2014

أوساط عون: الجنرال مستعد في أسوأ الاحتمالات لخوض الاستحقاق النيابي وفق قانون الستين

هل فتحت معركة الانتخابات النيابية «قانوناً وتمديداً»؟

النائب وليد جنبلاط مستقبلا السفير الايراني السابق غضنفر ابادي (محمود الطويل)

بيروت: في موازاة الاهتمام المتناقص بالانتخابات الرئاسية، يبرز اهتمام متزايد بالانتخابات النيابية التي هي على الأبواب وسط تدافع وتشابك الاستحقاقين الرئاسي والنيابي. ومن المتوقع أن تحيد الأنظار عن الاستحقاق الرئاسي قريبا للانكباب على إمكانية التوافق على قانون جديد تجري على أساسه الانتخابات النيابية قبل 20 نوفمبر المقبل، وهو تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب الحالي الممدد لنفسه.

في هذا الإطار، كشفت مصادر سياسية مطلعة على أجواء الاتصالات بين الكتل السياسية عن أن «باب النقاش حول قانون الانتخابات سيفتح قريبا بمسعى للتوافق على قانون جديد باعتبار أن قانون ما يسمى بـ«الستين» الذي أجريت على أساسه الانتخابات الماضية يلاقي رفض عدد كبير من الفرقاء الأساسيين».

ويبدو أن تكتل «التغيير والإصلاح»، الذي يتزعمه النائب ميشال عون هو الذي يدفع باتجاه التسريع في إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية التي قد تسبق انتخاب رئيس. وكان عون أعلن في تصريح سابق أن «هناك قانون انتخاب يجب أن يقر، وحدوده 20 أغسطس، والانتخابات بين 20 سبتمبر و20 نوفمبر لإعادة تكوين السلطات الدستورية».

ولا يشترط الدستور اللبناني أن يكون هناك رئيس للجمهورية كي تجري الانتخابات النيابية، وبالتالي لا إشكالية دستورية في حال سبقت الانتخابات النيابية تلك الرئاسية، بحسب ما يؤكد خبير في القانونين الدولي والدستوري.

وهناك في أوساط مؤيدي عون من يقول إن الجنرال مستعد في أسوأ الاحتمالات لخوض الانتخابات النيابية وفق قانون الستين ان اقتضى الأمر، في حال تعذر الاتفاق على قانون جديد. المهم تجنب الوقوع في محظور التمديد مجدداً للمجلس الحالي، وإنتاج مجلس قادر على انتخاب رئيس للجمهورية.

ولئن كان «الجنرال» يضغط حتى الحد الأقصى في اتجاه تأمين توافق من مكونات المجلس الحالي على انتخابه رئيسا، إلا أن هناك من يعتقد أنه لن يتأخر في نقل المعركة إلى ساحة قانون الانتخاب، متى تأكد من عجز المجلس عن إنجاز الاستحقاق الرئاسي. فهو منذ ساعات الشغور الأولى يتحوط من إمكانية سعي مجلس النواب، ربما بهمة الحلفاء ووليد جنبلاط و«تيار المستقبل»، للتمديد لنفسه.

وتفيد معلومات أن باب التفاوض الرئاسي «المحلي»، الذي كان من المفترض أن يقفل عند عتبة 25 الجاري، عاد وفتح حتى 20 أغسطس، لكن تحت طائلة سير الحريري بالتزام تجاه عون بإقرار قانون جديد للانتخابات.

برأي عون هنا الاختبار الحقيقي للحريري «أعطني قانون انتخابات، وإذا قصرت في منحي مقاعد إضافية في قانون انتخابي، فكيف يمكن أن تسير بي مرشحا للرئاسة؟».

ويتعاطى عون مع الواقع القائم بشيء من التسليم أن المجلس الحالي لن يكون قادرا على انتخاب رئيس جديد. وبالتالي، فإن عون الرافض الشرس للتمديد لمجلس النواب مرة أخرى، سيضغط باتجاه إجراء الانتخابات النيابية التي قد تفرز أكثرية وأقلية على ضوء تحالفات نوعية جديدة كان قد مهد لها بحديثه عن «المثلث القوي».

هل يفكر بري في الدعوة إلى «الحوار»؟ وما موقف 14 آذار في هذه الحال؟

بيروت: سئل الرئيس نبيه بري عما تردد من انه ينوي الدعوة الى حوار وطني، فقال: لا علم لي بالامر ولا علاقة لي به، ولن ادعو الى حوار، فليحضروا كي لا يعطلوا عمل المؤسسات، لأن هذه المؤسسات هي افضل مكان للحوار الذي لا يكون بين طرفين لتحقيق مصلحتهما الخاصة، انما يكون من خلال المؤسسات وخدمة للمصلحة الوطنية العامة.

وعن امكان دعوة بري الى حوار وطني، قال النائب جان اوغاسبيان: ان الاتجاه عندنا هو الى عدم القبول، والقرار يصدر طبعا عن 14 آذار، فإن كنا لا نُشرع اليوم في ظل الشغور فكيف سنقيم حوارات خارج اطار رئاسة الجمهورية؟ خصوصا ان احد الشروط الاساسية كانت ان يحصل الحوار برئاسة رئيس الجمهورية، وبالتالي لا اعتقد ان دعوة بري الى الحوار سيكون لها حظوظ.

فرنجية أخذ قرار تعاطيه مع الفراغ تمايز عن عون وتناغم مع بري

بيروت: لوحظ انه على رغم مقاطعة تكتل «التغيير والإصلاح» برئاسة النائب ميشال عون، حضر النائبان من تيار المردة سليم كرم واسطفان الدويهي الى قاعة مجلس النواب، وقال الاخير: «أنا ملتزم قرار الكتلة ورؤيتها السياسية والوطنية، ولكن مجيئي اليوم هو لأنني أمثل الشعب، وواجبي كنائب ان احضر الجلسة التشريعية وأن أحقق طموحات الشعب، لأن اقرار السلسلة بات واجبا».

كما نقل عن وزير الثقافة (ممثل تيار المردة في الحكومة) روني عريجي ان الشغور في موقع الرئاسة امر كبير جداً، لكن في المقابل مصالح الدولة والناس لابد من تسييرها، لذلك سنشارك في كل الجلسات (الوزارية) التي تؤدي إلى تسيير المرافق العامة للدولة والناس.

ترجيحات باستمرار الحكومة والهدوء الأمني

مصادر لـ «الأنباء»: الاعتراف بشرعية الأسد شرط لانتخاب رئيس للبنان

بيروت ـ ناجي يونس

مع وقوع الرئاسة اللبنانية في دوامة الشغور، أصبح لبنان أمام وضعين: أزمة مفتوحة المدى الزمني، ومعادلة شبه مضبوطة بإيقاعها والتطورات.

وتقول شخصية قريبة من 14 آذار لـ «الأنباء» إن المعادلة شبه المضبوطة تنبع من مصلحة حزب الله في استمرار الاستقرار السياسي والأمني والمؤسساتي، تبعا لأولوية الحرب في سورية بالنسبة إليه والتي تتطلب إبقاء لبنان حديقة خلفية مستقرة.

بالمقابل تكمن مصلحة تيار المستقبل وسائر قوى 14 آذار في الحرص على أن تستعيد الدولة ما يمكنها من الاستقرار الأمني، الذي كان من ثماره وقف حزب الله حربه في طرابلس وعرسال.

هذا الحرص هو الذي يرجح استمرار الحكومة والهدوء الأمني وان في الحد الأدنى رغم أن الشلل أصاب عمل مجلس النواب.

العماد ميشال عون قادر على أن يقطع الطريق على سواه من المرشحين للرئاسة، أما د.سمير جعجع فقد فرض واقعا يحسب له ألف حساب بالنسبة إلى التوازنات الخاصة بالاستحقاق الرئاسي.

أما الأزمة المفتوحة زمنيا فتنسحب على الاستحقاق الرئاسي حتى إشعار آخر، خصوصا أن حزب الله لا يرغب في وصول رئيس لا يطمئنه إلى أبعد الحدود.

ويركز حزب الله على تأخير الاستحقاق الرئاسي حتى تتضح الصورة في سورية، وان اضطر إلى تسهيل انتخاب رئيس فأنه يفضل من يريحه بكل المقاييس وإلا فإن لا شيء سيمشي من هذا القبيل.

وأضاف: رئاسيا ستسعى إيران إلى أن تؤكد للمعنيين بالواقع اللبناني انهم إذا اعترفوا بشرعية الرئيس الأسد بعد إعادة انتخابه، فهذا يسهل انتخاب رئيس جديد في لبنان. إلا أن هذا الرهان لن يكون في محله لأن المجتمع الدولي لن يعترف بشرعية الأسد بالتالي فإن الاستحقاق الرئاسي اللبناني لن يبصر النور والحالة هذه. وقد تتوافر فرصة ثانية بعد توقيع إيران على اتفاقها النووي مع الغرب في يوليو المقبل، الأمر الذي قد يسهل انتخاب رئيس جديد مع أنه لا شيء قد يتحقق من هذا القبيل.

تحضيرات في 14 آذار للرد على رسالة الائتلاف السوري إلى الشعب اللبناني

بيروت ـ محمد حرفوش

وفق معلومات «الأنباء» فإن الأمانة العامة لقوى 14 آذار تعكف على تحضير رد على الرسالة الثالثة التي وجهها الائتلاف الوطني السوري الى الشعب اللبناني.

وأشارت المعلومات الى أن منسق هذه الأمانة فارس سعيد يتولى شخصيا الاتصالات داخل 14 آذار لبلورة الموقف المناسب وتوحيد الرؤى والقراءة إزاء كيفية التعاطي مع هذه الرسالة والتي ترافقت مع دعوة أمانة 14 آذار الى ترحيل السوريين الموالين للنظام في لبنان الى بلادهم، ورأت ان الاستفزازات التي قام بها هؤلاء تحت ذريعة المشاركة في التصويت في انتخابات الرئاسة السورية اوضح دليل على انهم غير مهددين بأمنهم ولا تنطبق عليهم صفة النزوح.

وكان الائتلاف الوطني السوري قد شدد في رسالته على ان النزوح السوري الى لبنان قهري ومؤقت ولا داعي لأي خطابات تحذيرية من توطين افتراضي، وأكد سعي قوى الثورة والمعارضة السورية لتصحيح العلاقات الملتبسة بين لبنان وسورية وتعهد بإعادة النظر في الاتفاقيات والمواثيق الموقعة بين البلدين خلال زمن الوصاية البغيضة والعمل على اقامة علاقات ديبلوماسية سورية بين البلدين.

وكرر الائتلاف السوري رفضه الارهاب أكان تكفيريا سنيا او شيعيا وأنه يعتبرهما وجهين لعملة واحدة وشدد على ان تدخل حزب الله في سورية هو خطيئة كبرى، داعيا الدولة اللبنانية الى وضع حد حاسم لهذا الزلزال التاريخي الكبير وأعلن رفضه اي رد فعل انتقامي ضد الآمنين في لبنان الى اي طائفة انتموا.

أكد أن قرار مجلس التعاون الخليجي ضد حزب الله محق وعادل

فريد مكاري لـ «الأنباء»: المساعي العونية للتوافق مع الرئيس الحريري لن تصل إلى نتيجة

بيروت ـ زينة طبّارة

فريد مكاري

رأى نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري أنه وبالرغم من إلحاح وإصرار القيادات السياسية المعنية بقيام الدولة على انتخاب رئيس للجمهورية، الا أن إرادة المعطلين للنصاب تغلبت حتى الساعة على المنطق الديموقراطي وفرضت حالة من الركود على الاستحقاق الرئاسي، معتبرا أن التعطيل للنصاب ما كان ليحصل في الدورة الثانية من جلسة انتخاب الرئيس، لو لم يكن الفراغ في سدة الرئاسة يخدم سياسة المعطلين وطموحاتهم على الساحتين اللبنانية والاقليمية، ناهيك عن أن سياسة «أنا أو لا أحد» تمثل العمود الفقري للركود الحاصل والذي قد لا ينتهي في الوقت القريب.

ولفت مكاري في تصريح لـ «الأنباء» الى أن اتهام العماد عون للنائب جنبلاط وقوى 14 آذار بالمناورة لتهريب رئيس للجمهورية، لا يمت الى الواقع بصلة، خصوصا أن عون يدرك تماما أن جنبلاط لا يرغب لا فيه ولا بالدكتور جعجع رئيسا للجمهورية، وهو ما أعلنه صراحة داخل مجلس النواب، داعيا بالتالي العماد عون الى الخروج من لعبة تعطيل النصاب والعودة الى اللعبة الديموقراطية وخوض الانتخابات الرئاسية كما هي، مؤكدا أن المساعد العونية للتوافق مع الرئيس الحريري لن تصل الى نتيجة، خصوصا أن الأخير حسم موقفه بأن يكون موقع الرئاسة خيارا مسيحيا ـ مسيحيا فقط.

وعن كلام السيد نصرالله بأنه لا يريد رئيسا يحمي المقاومة لأن المقاومة هي التي تحمي الرئيس، لفت مكاري الى أنه مشكور السيد نصرالله على غيرته وحرصه على أمن وسلامة رئيس الجمهورية، لكن عليه أن يُطبق القول بالفعل من خلال ترشيح من يريد أولا وتأمين النصاب ثانيا كي يصار الى انتخاب رئيس تحميه المقاومة، وأن اللبنانيين كل اللبنانيين سيكونون له شاكرين على هذه الخدمة، مستدركا بالقول انه لم يعد بمقدور الاجتهاد في اللغة العربية واللعب على المفردات، أن يخفي واقعا أليما يفرضه حزب الله وهو أنه «نحن من يختار الرئيس وليس أحد غيرنا».

وفي ظل ثبات كل من الفريقين 8 و14 آذار على موقفه، أكد مكاري أن ما يُمكن تأكيده حتى الساعة، هو أن الأمور ذاهبة لامحال باتجاه تسوية رئاسية تنتهي بانتخاب رئيس مقبول من الجميع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن للتفاهم السعودي ـ الإيراني دورا أساسيا في تسهيل الاستحقاق الرئاسي، فكما نفذ السيد نصرالله أوامر قياداته في إيران بعبور الحدود اللبنانية والمشاركة في الحرب السورية الى جانب النظام السوري، كذلك سينفذ أوامرهم بتسهيل الانتخابات الرئاسية في لبنان حال حصول أي تفاهم إيراني ـ سعودي، تماما بمثل ما نفذ أوامرهم أيضا وسهل تشكيل الحكومة السلامية.

وعن قراءته لقرار مجلس التعاون الخليجي القاضي بتطبيق العقوبات المشددة ضد النشاطات التجارية والمالية للمنتسبين لحزب الله اللبناني بسبب مشاركته في الحرب السورية، لفت مكاري الى ان هذا القرار محق خصوصا بعد أن أثبت حزب الله خلال السنين المنصرمة أنه يُخلّ بالأمن والاستقرار أينما تواجد في العالمين العربي والغربي، بدءا من لبنان مرورا بمصر ودول الخليج وصولا الى الدول الأوروبية والأميركية، معتبرا بالتالي أنه من الطبيعي أن تتخذ كل دولة حريصة على أمنها واستقرارها، قرارا مماثلا يؤكد سيادتها على أراضيها وحدودها، مستدركا ردا على سؤال، انه ليس بالضرورة أن ينعكس قرار مجلس دول التعاون الخليجي سلبا على الاستحقاق الرئاسي في لبنان، خصوصا أن حزب الله لا يعير أهمية لأي قرار مماثل أيا تكن الجهة الدولية الصادر عنها، فكل ما يعنيه هو فقط تنفيذ ما تطلبه منه قياداته في طهران.

وفي سياق متصل بالاستحقاق الرئاسي، أعرب مكاري عن أسفه لاستمرار الحملات الإعلامية المسعورة ضد الرئيس ميشال سليمان بالرغم من مغادرته ديموقراطيا وسلميا القصر الجمهوري، مؤكدا أن استمرار التحامل على سليمان، هو الدليل على أن المواقف الوطنية ترعب الخارجين على الشرعية وتفقدهم توازنهم، معتبرا أنه إذا كتب للبنان الخلاص من محنته يصار الى انتخاب رئيس من وزن وخامة الرئيس سليمان.

أخبار وأسرار لبنانية

● **حملة 8 آذار على سليمان مستمرة:** بدأت وسائل إعلامية مقربة من 8 آذار حملة ضد الرئيس السابق ميشال سليمان تتمحور حول أمرين: تصنيفه سياسيا في خانة 14 آذار والقول إن مواقفه القريبة ستعبر عن مكنوناته وحقيقة موقفه من المقاومة، وتسليط الضوء على قصره الجديد في اليرزة وكلفة العقار والبناء المقدرة بملايين الدولارات.
الحملة الإعلامية يقابلها توجه لدى القيادات السياسية لـ 8 آذار بتجاهل سليمان وعدم الإتيان على ذكره والتصرف معه على أساس أنه أصبح من الماضي وانتهى سياسيا.

● **جلسة تحديد عمل ونظام الحكومة:** في ظل التحضيرات الجارية لمرحلة ممارسة الحكومة صلاحيات رئيس الجمهورية، وعشية انعقاد مجلس الوزراء في السراي الحكومي اليوم، بدا أن الخلاف الآن هو حول وتيرة انعقاد جلسات المجلس ونوعية بنود جدول الأعمال والتصويت على مشاريع القوانين والقرارات، مما سيجعل جلسة الغد جلسة تحديد عمل ونظام مجلس الوزراء في مرحلة الشغور الرئاسي، أكثر مما ستكون جلسة لإقرار مشاريع القوانين، ولوحظ أن رئيس الحكومة تمام سلام تقصد أن يرسل جدول أعمال الجلسة (قبل 72 ساعة وليس 48 ساعة كما جرت العادة) إلى جميع الوزراء كمشروع جدول أعمال، وليس كجدول أعمال نهائي، وذلك لكي يبدي كل وزير رأيه ويعدل فيه، ما يعني أن سلام يعتمد التشاور مع كل الفرقاء في غياب وجود رئيس الجمهورية الذي كان يوضع جدول الأعمال بالاتفاق معه.

● **مخاوف من تعطيل عمل المجلس والحكومة:** إذا حصل تعطيل فعلي لمجلس النواب تشريعا ورقابة وانتخابا بذريعة أن هذا المجلس لا يمكنه التشريع أو مراقبة العمل الحكومي في ظل الشغور في سدة رئاسة الجمهورية، يتخوف البعض أن يكون لهذا التعطيل مضاعفاته على الحكومة التي تتعرض للتعطيل، ما قد يجعلها حكومة تصريف أعمال، إذ إن لدى الرئيس بري رأيا قانونيا في هذا المجال، مفاده بأن تعطيل رقابة مجلس النواب على الحكومة يحولها حكومة تصريف أعمال بكل ما لكلمة تصريف أعمال من معنى.

● **إسرائيل وحزب الله وحادثة المتحف اليهودي في بروكسل:** بعد الاتهام الذي وجهته إسرائيل إلى حزب الله في الأعوام الماضية بأنه متورط في هجوم بورغاس (بلغاريا) ضد حافلة تقل سياحا إسرائيليين، بدأت «تلميحات إسرائيلية اتهامية» ضد حزب الله على خلفية حادثة إطلاق النار على المتحف اليهودي في بروكسل قبل أيام ما أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص من بينهم إسرائيليان.
وفي التقارير التي نشرت في إسرائيل حول الموضوع، يستند الاتهام الافتراضي أو الترجيحي إلى النقاط التالية:
ـ وجود جالية لبنانية كبيرة في بروكسل.
ـ القتيلان الإسرائيليان شغلا سابقا مناصب أمنية حساسة.
ـ مطلق النار، كما ظهر في أشرطة الڤيديو التي التقطت لمنفذ العملية، يتمتع بـ «حرفية».
ـ التوقيت لافت في الحادثة التي جاءت عشية ذكرى 24 مايو (الانسحاب الإسرائيلي من لبنان).

● **عون يراهن على الوقت:** يراهن العماد ميشال عون على الوقت، وأنه ليس في مصلحة الرئيس سعد الحريري، وبعد انتهاء ولاية ميشال سليمان صارت الكرة في ملعبه للحسم: إما مع عون وإما ضده، والتعطيل عامل ضغط جدي على الحريري قد يدفعه إلى حسم قراره بتبني ترشيحه والانضمام إلى ما يسمونه في الرابية «سلام الشجعان، الذي يؤدي إلى سلام حقيقي في لبنان».
ويقول العارفون إن رهان عون هو على ما بعد التعطيل المجلسي، فقد يتفاقم الشغور الرئاسي إلى ما قد يهدد الميثاق والطائف بالخطر ويجعلهما عرضة للطرح على الطاولة من جديد والبحث عن بديل.

● **14 آذار وعون وحزب الله:** أوساط سياسية في 14 آذار تبدو مقتنعة بأن حزب الله في حقيقة حساباته وعمق خياراته، لا يريد ميشال عون رئيسا للجمهورية. وتعتقد هذه الأوساط بأنه بمقدار ما يتمسك حزب الله بالعماد عون حليفا، بالقدر نفسه يتهرب من جعله رئيسا، في اعتقادهم، أن الحزب يفكر كالتالي: عون الحليف في حاجة دائمة إلى حزب الله، أما عون الرئيس فسيكون حزب الله في حاجة دائمة إليه. ثم إن عون الحليف يمكن توقع مواقفه وحساباته وردود فعله. بينما عون الرئيس، أي عون البالغ آخر مشوار حياته السياسية، لا يمكن توقع ما قد يقدم عليه أو يحجم عنه. عون الحليف، يحتج بقوة المقاومة ويحاجج بها، أما عون الرئيس فمحرج بها ويزعجه سلاحها. والأهم أن عون الحليف يمكن أن تختلف معه وأن تحتمل الخلاف، تماما كما حصل في مواضيع ثانوية مثل مياومي الكهرباء، أو أساسية مثل قيادة الجيش والتمديد للمجلس النيابي، بينما عون الرئيس لا يمكن تحمل أي خلاف معه، تحت طائلة تحوله خلافا مع الدولة ومع المسيحيين في آن واحد.

● **من هم المرشحون للرئاسة اللبنانية؟**
المرشحون الرئاسيون يتوزعون على ثلاث فئات:
ـ فئة ما اصطلح على تسميتهم «المرشحون الأقوياء» وتضم الأقطاب الموارنة الأربعة: عون وجعجع والجميل وفرنجية.
ـ فئة ما اصطلح على تسميتهم «المرشحون التوافقيون» وحصرت بثلاثة أسماء: جان عبيد ـ جان قهوجي ـ رياض سلامة.
ـ فئة ما اصطلح على إدراجهم ضمن «لائحة بكركي» وضمت ثلاثة أسماء من الوزراء السابقين وهم: زياد بارود روجيه ديب ـ دميانوس قطار.
الجديد الذي طرأ على الأسماء واللوائح، كان بروز اسم «جورج خوري» من خارج هذه اللوائح الثلاثة كمرشح مدعوم من الڤاتيكان يحوز مواصفات «المرشح التوافقي» وليس بعيدا عن مواصفات «لائحة بكركي»، جورج خوري هو سفير لبنان في الڤاتيكان (منذ 6 سنوات) وهو شغل سابقا منصب مدير المخابرات في الجيش (فترة 2005 ـ 2008) في أدق المراحل وأخطرها اجتازها العميد جورج خوري بدقة متناهية حائزا تقدير أطراف النزاع لما أظهره من توازن وصدقية ونظافة كف ولسان، لديه علاقات جيدة مع مختلف القوى والقيادات السياسية في لبنان، تضاف إليها شبكة من علاقات دولية وعربية، وينظر إليه على أنه مناسب بمواصفاته مع طبيعة المرحلة السياسية ـ الأمنية من خلال تجربته وخبرته المزدوجة على المستويين الأمني والديبلوماسي.